من اجل منهج عربي في الأدب المقارن:

ظهرت محاولات في منتصف القرن التاسع عشر في العالم العربي، يمكن عدها من البدايات الأولى للأدب المقارن عند العرب. وكان دعاة التجديد يهدفون من وراء تفتحهم على أوربا تعريف القارئ العربي بآداب الغرب التي بلغت مرحلة متقدمة من التطور، في حين عرف الأدب العربي من المحيط إلى الخليج مرحلة طويلة من الانحطاط.

ويمكن اعتبار رواد النهضة العربية هم أصحاب البدايات الأولى للأدب المقارن في العالم العربي، لقد ركزوا على دراسة التشابه والاختلاف بين الأدب العربي والآداب الغربية الحديثة، ولم يتطرقوا إلى دراسة التأثير والتأثر، لأن فضل أدب أمة على أدب أمة أخرى لم يكن من اهتماماتهم، عكس ما ذهبت إليه المدرسة الفرنسية عند اشتراطها للصلات التاريخية بين الآداب(ورغم ارتباط دراسات الرواد العرب الأوائل بالنهضة العربية رغبة منهم في الإفادة من الآداب الغربية، إلا أن اعتمادهم على دراسة التشابهات والتوازي بين آداب الأمم وعدم تطرقهم إلى ظاهرة التأثير والتأثر، يدل على أنهم قد سبقوا الاتجاه النقدي الأمريكي بأكثر من نصف قرن. ومع ذلك فإن المقارنين الذين جاءوا من بعدهم لم يتبعوا رواد النهضة العربية في دراسة التشابهات ضمن الأدب المقارن، وانساقوا وراء مبادئ الاتجاه الفرنسي أو الأمريكي. وكان رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وأديب إسحاق وأحمد فارس الشدياق ويعقوب صروف وغيرهم، قد قاموا بمقارنة بعض مظاهر الثقافة العربية بالثقافة الغربية ودرسوا جوانب من التشابه والاختلاف بينهما. وهذه الدراسات التي ظهرت على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعتبر البدايات الأولى للأدب المقارن عند العرب.

ويمكن اعتبار رفاعة رافع الطهطاوي (ت ١٢٩٠هـ – ١٨٧٣م) أول من تطرق إلى البحث المقارن بين الثقافات الشرقية والغربية، وكان قد سافر مع البعثة الطلابية إلى فرنسا سنة ١٨٢٦م، وبعد عودته إلى مصر سنة ١٨٣١م، ترجم عدة أعمال فرنسية إلى العربية كما ألف

كتابه المشهور « تخليص الإبريز في تلخيص أخبار باريز وهو مقارنة سطحية بين الثقافتين العربية والإفرنجية، وذلك في بداية الثلث الثاني من القرن التاسع عشر.

يعدُّ كتاب د. محمد غنيمي هلال (الأدب المقارن) ، الذي صدر عام ١٩٥٣، البداية المنهجية الحقيقية لنظرية الأدب المقارن في الوطن العربي ، إذ حرص مؤلفه ، القادم من السوربون والمتتلمذ على يد أقطاب المدرسة الفرنسية (فان تيغم و جويار وكاريه)، على أن يعرض المنهج الفرنسي في الأدب المقارن عرضا دقيقاً ، يستوفي كل محاوره ، معتمداً في ذلك على أعلام المدرسة إعتماداً كلياً . وظل الكتاب في طبعاته اللاحقة محافظاً على منهجه هذا ، متوسعاً في إيراد الأمثلة والنماذج الإبداعية التوضيحية لما يقدمه من مفاهيم ومحاور نظرية .

لقد بقيت ثوابت المنهج الفرنسي الرئيسة تشكّل أصل الكتاب ومادته الأساسية، إذ عرض لما يحدده المنهج من المتطلبات العلمية والشرائط التي يجب توفرها في الباحث المقارني في محور (عدة الباحث في الأدب المقارن) ، ثم انتقل إلى رسم حدود (ميدان الأدب المقارن) و (عوامل العالمية في الأدب) ، وكيفية مقاربة المقارني لـ (الأنواع الأدبية) وتحديد ملامح (تأثير الآداب الأجنبية) وشرع بعدها في بيان ماهية (الأدب العام والمقارن) ، وخصوصية كل مفهوم منهما، ويقدّم المؤلف لذلك كله بتأكيد مُلحٍّ ، لا تخلو منه مقدمة أية طبعة من طبعات الكتاب المتعددة ، على أن هدفه الأساس من عمله هذا هو ((الدعوة إلى العناية بالدراسات المقارنة والإسهام فيها ، وتشجيعها.)

مما لاشك فيه أن كتاب غنيمي هلال مثل القراءة العربية الأولى لنظرية الأدب المقارن الوافدة، وهي قراءة يمكن تسميتها بـ (القراءة المطابقة) ، حيث أنها لم تتجاوز دور النقل والتعريف بالنظرية الوافدة ، إلى ما يمكن أن يقدم رؤية عربية أولية لهذا المنهج ، وعلى الرغم من ذلك فقد تحول الكتاب إلى نموذج مؤسس لبداية عربية في هذا الميدان، وامتد تأثيره إلى الكثير من المؤلفات التي ظهرت بعده .

ويُطلق العالم الأمريكي (توماس كون) على تشكّل مثل هذه الظاهرة في التاريخ ، إصطلاح (النموذج الإرشادي) ، الذي يتشكّل ((عندما يقدم فرد أو جماعة لأول مرة ، خلال عملية نشوء وتطور أحد العلوم الطبيعية ، صيغةً تركيبية قادرة على اجتذاب الكثرة الغالبة من المشتغلين بهذا العلم من أبناء الجيل التالي ، فإن المدارس القديمة تبدأ في الزوال والإختفاء تدريجياً . ويرجع اختفاؤها من ناحية إلى تحول اعضائها إلى النموذج الإرشادي الجديد. ولكن يبقى دائماً بعض الأشياع الذين يتشبثون بهذه النظرة أو تلك من النظرات القديمة.

مارسَ كتاب د. غنيمي هلال ضغوطه ، نموذجاً إرشادياً ، في توجيه الدراسات والمقاربات الأدبية المقارنة ، لفترة طويلة جداً ، حرصت خلالها الكتب الصادرة على معاودة العرض التفصيلي للخطوط العامة للمنهج الفرنسي ، بذريعة متطلبات مرحلة النمو المنهجي والتمرس على فهم النظرية واستيعابها وترويجها ، لجدتها في الدراسات العربية . وهذا أمر لايمكن التسليم به إذا ماوقفنا وقفةً فاحصةً عند عقد الستينات من القرن المنصرم ، وهي الفترة التي شهدتْ فيها الثقافة العربية حراكاً تجديدياً وتجريبياً في المجالات المختلفة عامةً وفي المجال الأدبي خاصةً، إذ سنشخّص خمولاً وفقراً نقديين في حقل الدراسات المقارنة وبشكلٍ يؤكد انفصال حركة الإبداع العربي في هذا المجال عن سياقها العام . فلم يصدر في هذه الفترة سوى كتابين أحدهما لـ (محمد عبد المنعم خفاجة) وعنوانه (دراسات في الأدب المقارن (، عام ١٩٦٣، والكتاب الآخر لـ (حسن جاد حسن) يحمل عنوان (الأدب المقارن) عام . 1967ويلتزم الكتابان التزاماً مسرفاً بالقواعد والحدود التي أرستها المدرسة الفرنسية ، وهما في ذلك كله يعتمدان بشكل كبير على كتاب غنيمي هلال ، ويجددان دعوتَه الباحثَ المقارني إلى إعتماد الرؤية الفرنسية رؤيةً شموليةً متكاملة المنهج في مقاربة الظواهر الأدبية المختلفة مقاربة مقارنية.

لقد تزامن هذا التوقف في التلقي العربي عند منجز المدرسة الفرنسية مع تجاوز أحد أعلام هذه المدرسة حدودها الصارمة في منهج المقارنة ، وهو (رينيه إيتيامبل) فقد عبّرتْ آراؤه ، التي تضمنها كتابه الصادر في باريس عام ١٩٦٦ *، عن وعي كبير بخطورة ما طوّقت به الرؤية الفرنسية نفسها من قواعد وشروط منهجية، توسعت في إهتمامها بالتفاصيل والجزئيات التاريخية المتعلقة بحركة التأثير والتأثر بين النصوص وملاحقة الأدلة على قيام هذه الصلات ، مهملةً الخصوصية الفنية للأدب . الأمر الذي يجعل من موقف التلقي العربي أكثر حراجةً وضعفاً أمام سؤال التقصير في المتابعة والتجديد.

وتجلت هذه الرؤية الأحادية ، فيما بعد ، في الكتب التي صدرت في العقود التالية ، منجزةً تراكماً كمياً حرص في معظمه على تتبع مظاهر المثاقفة بين الأدب العربي والآداب الأخرى تأثراً وتأثيراً ، مثل : كتاب طه ندا (الأدب المقارن – ١٩٧٥) ، وبديع محمد جمعة (دراسات في الأدب المقارن – ١٩٧٨) ، وإبراهيم عبد الرحمن محمد (الأدب المقارن بين النظرية والتطبيق – ١٩٧٨)، وكتاب د. أحمد درويش (الأدب المقارن ، النظرية والتطبيق ١٩٨٤). وظلّ ذاك الشعور بضرورة إعادة عرض المبادئ الرئيسة للمقارنة كما نقلها غنيمي هلال ملازماً لمعظم هذه

الأعمال ، وكأنها تفترض باستمرار جهل المتلقي بالمبادئ الأولية ، مما يفتح ثغرة واسعة ، في صيرورة الدرس ، حيث يعود به هذا التقليد إلى نقطة الصفر.

إن هناك ضرورة ملحّة في إعادة النظر بآليات القراءة بشكل مستمر ، و لا بدَّ أن يتم ذلك عبر وعي منهجي حواري يسترفد إجراءاته من صلته الدائمة بواقع التحولات الكبيرة التي تحدث في السياق الثقافي العام .ولعل هذا من أبرز ما يفتقده الأدب العربي المقارن في قراءته للنظرية الوافدة .

إلا أننا لا بد أن نؤشر محاولات اجتياز لهذه الثوابت الضيقة ، تمثلت في جهود مقارنية عربية سعت إلى الإستفادة من آراء المدارس الأخرى في توسيع وتطوير مجالات البحث في الأدب المقارن . ويمكن أن نذكر من هذه الجهود دراسات د. حسام الخطيب ، ود. عبده عبود ، و د.عز الدين المناصرة ، و د. أحمد عبد العزيز وغيرهم ، وهي بحاجة إلى قراءة خاصة لا يتسع لها المقام هنا

لقد ركز الرواد العرب الأوائل على دراسة التشابه والاختلاف ولم يتطرقوا إلى دراسة التأثير والتأثر، لأن فضل أدب أمة على أدب أمة أخرى لم يكن من اهتماماتهم، واعتمادهم على دراسة التشابهات والتوازي بين آداب الأمم وعدم تطرقهم إلى ظاهرة التأثير والتأثر، يدل على أنهم قد سبقوا الاتجاه الأمريكي بأكثر من نصف قرن.

ومن إسهاماتهم، توسيع البحث المقارن إلى آداب العصور الوسطى والآداب القديمة، ومنها آداب اليونان والفرس والترك والهند وغيرها. ولم يقتصروا في المقارنة على أدبين فقط، بل وسعوا الدراسة إلى آداب عدة. وحتى لا تقع الدراسة ضمن الموازنات يشترط أن تكون الآداب موضوع الدراسة لأمم مختلفة .ولم يكن شرط اللغة أو القومية ضمن اهتماماتهم، فالاتجاه العربي في الأدب المقارن يفرق بين القومية والأمة.

فالمغاربي الذي يكتب بالعربية أو الفرنسية، والشامي الذي يكتب بالعربية أو الكردية، والأديب المهجري الذي يكتب بلغات أجنبية، لا يصح المقارنة بينهم، لأنهم ينتمون إلى فضاء سياسي وجغرافي واحد، وهو العالم العربي الذي يعتبر بمثابة أمة واحدة، مهما بعدت حدودهم أو اختلفت مذاهبهم العقائدية أو لغاتهم أو قومياتهم. في حين يمكن المقارنة بين عربي مهما كانت اللغة

التي يكتب بها وبين أديب فارسي أو تركي حتى وإن كتب هؤلاء الأعاجم باللغة العربية، لأنهم لا ينتمون إلى العالم العربي. لذا، يصعب علينا تصور مدرسة إسلامية في الأدب المقارن، لأن الأدب الإسلامي المقارن شيء والاتجاه الإسلامي في الأدب المقارن شيء آخر. والتأثر عند العرب ليس عيبا، ما لم يكن تقليدا، بل يدل على كثرة المطالعة ورغبة في الإفادة من آداب الآخر حسب ذوق واختيار المتلقي، فالباحث العربي لا يتحرج إذا ما أثبت تأثر أديب عربي بأديب أجنبي، بل يحاول دراسة دواعي التأثير ودرجة الاختلاف والتشابه وأسبابها. والأدب المتأثر لا يعني أدبا ضعيفا، بل حتى الأدب الراقي يتأثر بأدب أدنى منه، كالحكايات وما يتصل بالأدب الغرائبي والعجائبي. وبإمكان الباحث المقارن ترجيح أدب على آخر أو تفضيل بلاغة على أخرى، ولكن ليس على خلفية مسبقة، كما كان الحال عند المدرسة التاريخية التقليدية، وإنما بناء على أسس منهجية وعلمية، وذلك من أجل الكشف عن محاسن وعيوب الأدبين وتعليلها، وليس بغرض إظهار تفوق أدب على أدب آخر أو التعصب.